المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
ISSN: 2437 – 1181
EISSN: 2710-8139

المجلد 09 / العدد 02 (2022)، ص 289 – ص 309

العمل النقابي وأخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر

Union Work and the Ethics of the Media Profession in Algeria

عداد عبدالرحمان*[1] ، يحياوي إسماعيل [2]

[1] جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)، addad.abderahmane@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)،yahiaoui.smail@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/06 تاريخ القبول: 2021/12/20 تاريخ النشر: 2202/06/30

DOI : 10.53284/2120-009-002-018

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز وإعطاء صورة واضحة حول اثر العمل النقابي على القطاع الإعلامي الجزائري، في محاولة لتقييم واقعه وأهميته وتشخيص مفاصل الخلال التي تعيقه عن أداء دوره، وتستعرض الدراسة إلى أهمية العمل النقابي في تحسين الأداء الإعلامي، ومساهمته الكبيرة في بلورة ميثاق أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تقوم به الاتحادات النقابية داخل الفضاء الإعلامي والصحفي، من خلال الدفاع عن الحرية الإعلامية وترقية المهنة الصحفية، وإلى تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وقد انطلقنا في دراستنا من سؤالين رئيسين هما: ما أهمية العمل النقابي في القطاع الإعلامي؟ وما مدى فعاليته في تحسين أخلاقيات المهنة الصحفية والإعلامية في الجزائر؟ وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد ملائما لهذا النوع من الدراسات، والمناسب لفهم المشكل،

كلمات مفتاحية: العمل النقابي، حرية الإعلام، أخلاقيات المهنة، الاتحادات النقابية، الصحافة.

Abstract:

This research paper aims to highlight and give a clear picture about the impact of trade union work on the Algerian media sector, in an attempt to assess its reality and importance and diagnose the joints of defects that hinder it from performing its role Journalism in Algeria, in addition to the active role played by trade unions within the media and press space, through the defense of media freedom and the promotion of the journalistic profession, and to identify the difficulties and challenges they face Media? And how effective is it in improving the ethics of the journalistic and media profession in Algeria? The descriptive and analytical approach has been relied upon, which is appropriate for this type of studies, and appropriate to understand the problem.

Keywords: *Trade union work, Media Freedom, Ethics, Trade Unions, Journalism.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

بعد دخول الجزائر مرحلة التعددية النقابية سنة 1989م تراجع تدخل الدولة في تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وفسح المجال أمام أطراف علاقة العمل لتصور أوسع وأشمل للقواعد التي تحكم هذه العلاقات، خلق هذا التحول في ممارسة الحرية النقابية، ميلاد أسلوب جديد في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين هو أسلوب الحوار الاجتماعي والتفاوض الاجتماعي، حيث يعتمد على الحوار الثنائي بوصفه منهجا جديدا في بحث ودراسة مختلف القضايا التي تهم أطراف علاقة الإنتاج يعتمد الحوار الثلاثي (نقابات، أصحاب العمل، الحكومة) عندما تهم هذه القضايا المجتمع ككل، ومن بين القطاعات الحساسة والهامة التي شملها الإصلاح في البلاد قطاع الإعلام والاتصال لما له من دور فعال ي تنمية المجتمع وتطوره، فقد عرفت الجزائر بتأخرها عن سائر الدول العالمية والعربية في فتح قطاع السمعي البصري للخواص، مع صدور قانون الإعلام 2012م الذي فتح لهم المجال، بعد أن كان محتكر من قبل المؤسسات العمومية منذ الاستقلال، حيث فتحت الآفاق نحو تعددية إعلامية فعالة، وهذا ما ساعد على زيادة الاهتمام في الآونة الأخيرة بما يعرف بالقيم الأخلاقية في المؤسسات الإعلامية، لذلك ظهرت الحاجة الملحة من أجل العمل على تنزيه مهنة الإعلام وفقا لما تنص عليه مختلف التشريعات والقوانين الخاصة بالقطاع الإعلامي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وتدعو إليه مختلف التنظيمات الناشطة في هذا المجال بغية تجنب الوقوع في كل ما يؤدي بهذه المهنة إلى التظليل وانتشار الفساد فيها.

تزايد الاهتمام بموضوع أخلاقيات الإعلام في السنوات الأخيرة، وأصبح محل نقاش وجدل أكاديمي وعلمي، وأثار الجدل بين الإعلاميين والقانونيين والأكاديميين حول حدود الأخلاقيات الإعلامية وضوابطه وأسسها والخطوط الحمراء لها، وحول دور التنظيمات النقابية في حماية القطاع الإعلامي في الجزائر، أخذا بذلك أبعادا جديدة بفعل تنوع وكثرة الوسائل الإعلامية وتنوع مضامينها واتجاهاتها الفكرية والسياسية والمذهبية، زيادة على طغيان المصلحة التجارية والحزبية والمالية وسيطرتها على الأداء الإعلامي، ومن خلال ذلك سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى علاقة العمل النقابي بأخلاقيات المهنة الإعلامية، ودوره الفعال في صياغتها وتنظيمها من خلال عينة من قوانين الإعلام، ومن هنا تحدد هذه الدراسة مشكلتها على النحو التالي:

ما مدى أهمية العمل النقابي الصحفي؟ وما علاقته بأخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر؟

وبناءا على ذلك تحاول الدراسة الإجابة على **التساؤلات** الآتية:

- ✓ ما هو واقع العمل النقابي في قطاع الإعلام والإتصال؟
- ✓ ما مدى مساهمة العمل النقابي في تطوير وتحسين أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر؟

و بناءا على الإشكالية المطروحة حاولنا **صياغة الفرضيتين** التاليتين:

- ✓ للعمل النقابي دور كبير وأهمية بارزة داخل القطاع السمعي البصري في الجزائر.
- ✓ العمل النقابي له اثر كبير في تطوير أخلاقيات المهنة الصحفية وتحسين الممارسة الإعلامية في الجزائر.

1.1 الجانب المنهجي للدراسة:

1.1.1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها بحثا اجتماعيا وقانونيا، وخطوة أساسية للكثير من الدراسات والبحوث اللاحقة حول موضوع العمل النقابي وأثره على أخلاقيات المهنة الإعلامية، ويعد موضوع أخلاقيات المهنة الإعلامية على درجة من الأهمية كونه نابع من البيئة الاجتماعية والقانونية للبلاد، فهي إحدى أهم ملامح ضبط حقوق وواجبات الإعلاميين، ضمن ما تسمح به المعايير الأخلاقية في الجزائر، وتكمن أهمية دراستنا في التطرق لجزئية الممارسة النقابية وتأثيرها على القيم الأخلاقية في وسائل الإعلام الجزائرية، ومدى أهمية هذه الأخيرة في نجاح رسالة العمل الإعلامي، لذلك نتوقع من هذا البحث أن يكون كأرضية للبحوث اللاحقة إما في نفس الموضوع أو مواضيع تشمله نوعا ما، لان البحوث العلمية دائما تكون مرتبطة ومتكاملة فيما بينها.

2.1.1 أسباب اختيار الموضوع :

إن عملية اختيار موضوع الدراسة والبحث في علوم الإعلام والإتصال ليس بالأمر السهل، هذا ما يتطلب منا إتباع مجموعة من التدابير لتكون الدراسة صائبة، لذلك فإن الأسباب التي أدت إلى إختيار موضوع العمل النقابي وأخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر يعود إلى أسباب منها ما هو علمي ومنها عملي:

أ- أسباب علمية: تزايد الاهتمام بموضوع الأخلاقيات الإعلامية بعث فينا روح خوض غمار البحث في هذا الموضوع، ومحاولة إبراز دور العمل النقابي ومساهمته الفعالة في حماية القيم الأخلاقية باعتبارها من محددات الممارسة المهنية الإعلامية.

ب- أسباب عملية : الرغبة الشخصية في معرفة الواقع الخفي للعمل النقابي في قطاع السمعي البصري، والتعرف على واقع الممارسة الإعلامية في الساحة الإعلامية الجزائرية، بالإضافة إلى تحليل دور النقابة ومساهمتها في خلق إعلام نقابي حقيقي معبّر عن تطلعات المناضل النقابي.

3.1.1 أهدف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة دور و مهام النقابة في قطاع الإعلام.
- ما مدى أهمية العمل النقابي في الوسط الإعلامي في الجزائر.
- معرفة أثر وفعالية العمل النقابي في تطوير قطاع الصحافة بالجزائر، وتحسين الأداء و مواجهة التغير المستمر.
- تحديد صعوبة مهمة النقابة في قطاع الإعلام والاتصال في تأدية مهامها، نظرا لتحديّات المرحلة الراهنة (الثورة العلمية الرقمية، انحصار دور الدولة، العولمة، التحولات الاجتماعية والسياسية).

4.1.1 أبعاد الدراسة:

بالنسبة لأبعاد الدراسة فهي تتجسد في بعدين أساسين وهما:

أ- بعد اجتماعي: يتعلق بمهام وأدوار كل من النقابة والصحافة الجزائرية باعتبارهما عنصران مهمان في تشكيل ثقافة المجتمع، والدفاع عن حقوق المواطنين، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار الضغوط والإجراءات التي تمارس على رجال الإعلام والصحافة

ب– بعد قانوني: وتشمل المراسيم وتغييرات والتعديلات القانونية المتلاحقة التي حدثت في التشريعات المنظمة للعمل الصحفي، وأخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر والتي ينبغي الوقوف عندها.

5.1.1 نوع ومنهج الدراسة:

أ) نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية حيث تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول الموضوع لإعطاء وصف لمتغيرات الدراسة، العمل النقابي، القيم الأخلاقية و(الممارسة المهنية) من خلال تحديد ماهيتها والقيام بعملية التحليل والتفسير من أجل تحقيق النتائج المرجو الوصول إليها.

ب) المنهج المستخدم:

المنهج المناسب لدراستنا الميدانية هو المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يستخدم للتعرف على حيثيات الظاهرة ومختلف جوانبها، من خلال جمع معلومات مفصلة وحقيقية للظاهرة، وكذا توضيح تأثير وتأثر الظاهرة بالظواهر الأخرى كما يهدف إلى وصف الظاهرة في الواقع، ويعرف المنهج الوصفي على انه الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة وفق خطوات معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشان الظاهرة، وتنظيمها وتحليلها من اجل الوصول إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص نتائج (جندلي، 2007، الصفحات 200-201)، وكذلك تم الاعتماد على منهج المسح الإجتماعي في هذه الدراسة فقد عرف بأنه يصب الاهتمام فيها على القضايا الإجتماعية (عليان، 2010، الصفحات 49-50).

6.1.1 أداة الدراسة:

– **المقابلة:** فإلى جانب الرجوع للتراث العلمي وما كتب بين دفتي الكتب والأبحاث والمواقع الإلكترونية حول العمل النقابي في قطاع الاعلام والاتصال، أجرى الباحث عدة مقابلات غير مقننة مع مسئولين من النقابة المحلية؛ وشخصيات إعلامية، لاستكمال بعض الجوانب المتعلقة بالموضوع.

2.1 مفاهيم الدراسة:

أ) مفهوم العمل النقابي (Trade Union Work) :هو تشكيل عمالي ينتظم في إطاره العاملون في منشاة معينة وفق قانون محدد يتم الاتفاق عليه في إطار هيئة تأسيسية تتمتع بصلاحيات مستقلة، والعمل النقابي هو ممارسة يومية تحصل في إطار التشكيل النقابي، من اجل التعرف على المشاكل والمطالب العمالية، والعمل وفق برنامج محدد في إطار النقابة لإيجاد حلول للمشاكل و تلبية المطالب المختلفة (خلفادير، 2009)، وعرفه "جون دانيال رينو (Reynand Jean Daniel) بأن العمل النقابي يتجسد في أدوار النقابات التي ترمي إلى الحد من تدهور الحالة المهنية والاجتماعية للعمال عن طريق المفاوضات الجماعية وترسيخ الديمقراطية الصناعية وتهيئة الظروف الملائمة للعمال ورفع أجور العمال وتهيئة الظروف الملائمة للعمال (Reynand, 1995, p. 113)، وهو شرط أساسي للنقابات والعمال الذين ينتمون إلى عمل أو مهنة أو وظيفة ما ضمن علاقات عمل، ويسعى للحفاظ على الحياة المهنية والعملية وحتي الاجتماعية والنفسية المناسبة لهم، ولمواجهة إدارة السلطة خصوصا إذا لم توفر المطالب والمصالح المهنية الاجتماعية لفائدة أعضائه.

ب) الأخلاق (Ethices)**:** يعبر عن الأخلاق في اللغة الفرنسية بلفظ"Ethics"وهي مستخلصة من الجذر اللغوي اليوناني "Ethos" التي تعني خلق، ومعنى الأخلاق"Ethics"هي مجموعة من المعتقدات أو المثاليات الموجهة والتي تتخلل الفرد أو مجموعة من الناس في المجتمع (سامان، 2007، صفحة 211)، وعرفها معجم لالاند (Lalande) بكونها قواعد مقبولة في عصر ما وجماعة ما (صالح، 2002، صفحة 22)، وكما يعرفها سليمان صالح مجموعة من المبادئ والمعايير التي يقوم الإنسان بتطبيقها بشكل اختياري لاتخاذ قراراته حول ما يقوم به من أفعال، وهذه المبادئ هي التي تحدد مدى صحة الفعل الإنساني (جندلي، 2007، الصفحات 200-201).

ج) أخلاقيات المهنة (Professional Ethics) : تعرف على أنها العلم الذي يعالج الواجبات التي تفرض على الشخص بحكم ممارسته لمهنة معينة (بخوش و الذبيان، 1989، صفحة 157)، وهناك من يعرف أخلاقيات المهنة على أنها: تعني سلوك صاحب المهنة وتصرفاته أثناء ممارسته سواء كانت تلك المهنة تحريرا أو تدريس أو استشارة أو غيرها من المهن (الهوش، 2002، صفحة 245)، وعرف جون هنبرغ (John Henneberg) أخلاقيات المهنة: أنها تلك الالتزامات التي يجب أن يتحلى بها الصحفي والمتمثلة أساسا في ضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية شاملة ودقيقة و واضحة، مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام لا غير، عن طريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الأخطاء في حالة وجودها (هانبرغ، 1996، صفحة 51)

د) أخلاقيات المهنة في الإعلام والصحافة (Journalistic Ethics) : هي تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام، وهي مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة الصحافة، أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الصحفي أثناء أدائه لمهامه، أو بعبارة أخرى هي تلك المعايير التي تقود الصحفي إلى القيام بعمل جيد يلقى استحسانا عند الجمهور (Boris , 1994, p. 05).

3.1 محاور الدراسة: بغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع و الوصول إلى إستنتاجات ذات الصلة تم تقسيم المقال إلى المحاور الآتية:

- ✓ **المحور الأول:** العمل النقابي تاريخه أهدافه ومبادئه.
- ✓ **المحور الثاني:** أخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر.
- ✓ **المحور الثالث:** أثر العمل النقابي على أخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر.

2. العمل النقابي تاريخه وأهدافه ومبادئه

1.2 تاريخ العمل النقابي بعد الثورة الجزائرية سنة 1954م:

بعد اندلا ع الثورة التحريرية بسنتين أسّس مجموعة من النقابيين منظمة نقابية جزائرية عرفت بالاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) ترأسها عيسات إيدير، وذلك في 24 فيفري 1956م بمبادرة من "جبهة التحرير الوطني" (FLN)، وهو يعتبر حلقة متصلة بين الحركة الوطنية والحركة النقابية وأصبح له تشكيلات وفروع، كان الاتحاد يضم آنذاك أكثر من 11 ألف منخرط، وقد تعرض أمينها العام عيسات إيدير إلى الملاحقة من قبل قوات الاحتلال الفرنسي، إلى غاية اعتقاله في ماي 1956م لينقل بين السجون إلى أن توفي تحت التعذيب في 26 جويلية 1959م، بعد الاستقلال سنة 1962م كان التنظيم النقابي يسير في إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والسعي لبناء مؤسسات الدولة وتعبئة القوى الشعبية من أجل تحقيق التنمية الاشتراكية، وبعد أحداث 05 أكتوبر سنة 1988م والتي أفرزت مظاهر التحول الديمقراطي التي أقرها دستور 23 فيفري 1989م، معلنا بدأ تحول الجزائر إلى نظام سياسي ديمقراطي، وأقر مبدأ التعددية بموجب المادة (41) منه وبالتالي تعددية نقابية مبنية على

التنافسية في إطار المطالبة بحقوق العمال الحقيقية في ظل التعددية صدرت قوانين أخرى بداية من قانون 14/90 الذي قرر كيفية ممارسة الحق النقابي، ثم قانون 11/90 الذي حدد علاقة العمل، خرجت للوجود جمعيات نقابية متعددة عرفت بالتعددية النقابية مع بداية التسعينات، شهدت الساحة النقابية ميلاد نقابات مستقلة شملت معظم القطاعات في التربية و التعليم العالي والإدارة العمومية والصحة والصحافة....الخ، وقد انبثقت عنها فروع نقابية أخرى، كما كانت لها مواقف جريئة أمام الحكومة، واستطاعت أن تغير الكثير وتحقق ما عجزت بعض النقابات القديمة تحقيقه، غير أن هذه الجمعيات النقابية لم تخرج عن طابعها المألوف وهو معالجة المشاكل المهنية والاجتماعية والتنظيمية التي يعيشها العمال (علجية، 2017).

2.2 أهداف العمل النقابي:

أي عمل جماهيري يرتبط بخدمة المجتمع وأفراده، يستمد قوته وقدرته في التأثير من مبررات وجوده وفلسفة عمله للحفاظ على استمراريته وديمومته لتحقيق الأهداف التي انطلق منها، ويقوم العمل النقابي على تحقيق جملة من الأهداف والبرامج والأنشطة، فهو يهدف إلى تحسين أوضاع العاملين في النواحي المادية والمعنوية وتحقيق كرامتهم (أبوزعيتر، 2021)، وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تقسيمها كالآتي:

1- اقتصاديا: يسعى إلى تحسين الأوضاع المادية للعاملين عن طريق السعي إلى رفع مستوى الأجور بما يتناسب مع متطلبات العيش اليومي، والسكن واللباس والخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم والصحة والتنقل والترفيه وتحقيق التعويضات المختلفة ورفع مستواها، وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين وأسرهم.

2- اجتماعيا: يسعى إلى رفع مستوى تثقيف وتأهيل العاملين، وجعل العلاج الصحي في متناول جميع العاملين وتوفير السكن باعتباره ضرورة اجتماعية ملحة بشرط أن يتوفر على شروط الإقامة المريحة.

3- ثقافيا: يُمكّن العاملين من رفع مستواهم الثقافي عن طريق تمكينهم من ممارسة الأشكال الثقافية في أماكن العمل التي يجب أن تتوفر على بنيات تحتية مناسبة بالإضافة إلى تشجيع الإنتاج الثقافي في المجتمع ككل مما يساعد على نمو المكونات الثقافية نموا سليما يتناسب مع ما يقتضيه العصر.

4- تربويا و تعليميا: الدفاع عن مصالح أسلاك وعمال التربية المادية والمعنوية والحفاظ على حقوقهم المكتسبة، والعمل على ترقيتهم مهنيا واجتماعيا وتربويا وتمثيلهم لدى السلطات المحلية والمركزية والهيئات الدولية، والدفاع عن فئة المتقاعدين ونشر الوعي النقابي والتربوي ومبدأ التضامن بين أسلاك وعمال التربية تذوب فيه الفوارق الاجتماعية تكريسا لمبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته، وتفعيل التكوين النقابي وتوسيعه بين أسلاك وعمال التربية (خلفادير، 2009).

3.2 مبادئ العمل النقابي:

تعددت المنطلقات لتحديد مبادئ العمل النقابي واختلفت الرؤى حول تقسيم هذه المبادئ لكن تمت شبه إجماع على بعض العناصر المشتركة في التقسيمات ومنها (بوربيع، 2016، الصفحات 32-33).

1- مبدأ الإقتناع : من أهم مبادئ العمل النقابي أن يكون الفرد مقتنعا بأهمية الممارسة النقابية وجدوها في المحافظة على حقوق الجميع، وتحسين أوضاع الأعضاء والإرتقاء بالواقع الموجود نحو الأفضل.

2- مبدأ الذاتية الإيجابية: يعتبر العمل النقابي عملاً تطوعياً لذا تكمن أهمية الذاتية الإيجابية للأعضاء لتكون المحرك الأساسي للعمل والمثابرة لتحقيق الأهداف المرجوة وتتبلور في هذا المبدأ عملية الاستعداد والتضحية في سبيل البلوغ للغايات المرجوة.

3- مبدأ الديمقراطية المركزية : يعتبر هذا المبدأ العمود الفقري الذي يرتكز علية النشاط النقابي والحياة التنظيمية للحركة النقابية ككل، وهو الذي يعني بأن تكون إدارة النقابة وكافة القرارات المواقف المعبرة عنها صادرة وفق آليات ديمقراطية يشارك فيها جميع الأعضاء (العنزي، 2000، صفحة 04).

4- مبدأ القيادة الجماعية: هو المبدأ الذي يجنب العمل النقابة الأخطاء والاندفاع خلف الأنانية المقيتة، ويتجلى هذا المبدأ عند اتخاذ القرارات بالاعتماد على رأي الأكثرية والتزام الأقلية بها والدفاع عنها حتى وإن كانوا معارضين لهذه القرارات.

5- مبدأ العمل الجماعي أو الشورى: ويشترط هذا المبدأ بأنه على كل نقابي مسئول أن يستعين ويسترشد خلال قيامه بالنشاط النقابي بآراء أصحاب الخبرة، إضافة إلى آراء زملاءه حتى يتم ضمان ترشيد آلية اتخاذ القرار بما فيه الأسلم والأفضل للنقابة.

6- مبدأ المسئولية الفردية: بموجب هذا المبدأ فإن كل نقابي مسئول يتحمل نتائج ما يقوم به من وظائف ومهام نقابية، وخلال قيامه بعمله يتعرض العضو النقابي للمراقبة والمحاسبة من القيادات والأجهزة العليا ومن القواعد الدنيا للتنظيم النقابي.

7- مبدأ المراقبة والمحاسبة: حين يفتقد النشاط النقابي لمبدأ المراقبة والمحاسبة يتعرض التنظيم النقابي لنوع من الفوضى والتسيب يصل أحياناً إلى حد التلاشي الفعلي للعمل وانهياره، والرقابة والمحاسبة كمبدأ لا يهدف بالدرجة الأولى إلى إثبات الخطأ وفرض العقوبات بقدر ما يهدف إلى تحسين نوعية النشاط النقابي ورفع إنتاجيته.

8- مبدأ النقد والنقد الذاتي : النقد الذاتي كمبدأ هو حق لكل عنصر نقابي بغض النظر عن موقعه النقابي أهو في عضو في الأجهزة القيادية أم هو ضمن قواعد النقابة، ومن خلال هذا المبدأ يقوم العضو بتوجيه انتقاداته للجهة المسئولة مراعياً الموضوعية في تناول الموضوع المراد انتقاده بعيداً عن التجريح وبصورة بناءة.

9- مبدأ تقبل الرأي المعارض: فعلى كل فرد في النقابة مهما كانت مشاربه وتوجهاته أن يتقبل الرأي المعارض بكل مرونة مهما كانت صحته ومدى مخالفته لرأيه وكما قيل " نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا عليه".

10- مبدأ موضوعية الاختيار: يقضي هذا المبدأ بأن يراعي العضو الموضوعية قبل اتخاذ القرار بعيداً عن تأثير العاطفة والمصالح الفردية بأن يكون الفرد علميا في اختياره الذي يجب أن ينشد الصالح العام (العنزي، 2000، صفحة 04).

4.2 الحق النقابي في الدستور الجزائري:

يعد القانون رقم 90/14 المؤرخ في 2 جوان 1990م المعدل والمتمم والمنظم لكيفيات ممارسة الحق النقابي القانون الأول في الجزائر، والذي يكرس بالفعل الحرية النقابية إذ يتميز بالعمومية والشمولية وذلك بتنظيمه لكافة جوانب الحق النقابي من حرياته وكيفية ممارسته وكذلك الحماية المخولة لممارسيه، وهو يمتاز بتعلقه بالعمال والمستخدمين على حد سواء، والظاهر أنه جاء مواكبا لدستور 1989م، ومنفذا للالتزامات الدولية للجزائر اتجاه منظمة العمل الدولية وذلك بتبنيه للإيديولوجية الليبرالية النقابية عكس ما كانت عليه التشريعات السابقة (بوكلي، 2014، صفحة 15)، كما أنه يشكل ترجمة لما جاء في المادة 56 من دستور 1996م، حيث أكدت مواده على الأهداف الأساسية التالية:

- ترسيخ ممارسة الحريات الأساسية وفي مقدمتها الحق النقابي.
- تكريس التمثيل الحقيقي والديمقراطي لممثلي العمال.

- نقل الفعل التشريعي في مجال العمل من الدولة إلى أطراف الإنتاج والمتعاملين الاقتصاديين من خلال المفاوضات الجماعية والاتفاقيات الجماعية والاتفاقات الجماعية.
- تسهيل مهمات النضالية المطلبية، ومزاولة الأنشطة النقابية والنضالات النقابية وممارسة الحق بالإضراب وفق النظام والقانون بحرية
- تكريس الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج طبقا للالتزامات الدولية للجزائر نحو اتفاقيات العمل الدولية (سمغوني، 2013، صفحة 53).

3. أخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر

1.3 نشأة أخلاقيات المهنة الإعلامية:

لقد اتجه الصحافيون إلى إقامة أساليب ذات طابع أخلاقي، كحق الإمضاء، حق التعويض للحفاظ على حريتهم ومن هنا أتت فكرة قانون الأخلاق (Code of Ethics) الذي يميز الصحافة عن غيرها من المهن، وتجمع معظم الدراسات المتعلقة بتاريخ نشأة أخلاقيات المهنة على أن السويد كانت سباقة عام 1916م، وكانت أول محاولة فرنسية سنة 1918م حيث عملت على وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحفية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، نظرا للدور الفعال الذي لعبته وسائل الإعلام في تلك الفترة، كما كانت هناك محاولات أخرى في مختلف أنحاء العالم ، حيث في 1926م وضع " قانون الآداب" (Law of etiquette) الذي عرف تعديلات عديدة نسبة إلى النقابة أكثر تمثيلا للصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعرف الأخير التفافا واسعا للصحفيين حوله ، ويتضمن هذا الأخير ثلاث فصول هي : الآداب ،الدقة الموضوعية، وقواعد التسيير أيضا، وفي سنة 1936م كانت محاولة ثالثة في المؤتمر العالمي لإتحاد الصحافة في مدينة براغ (Prague) التشيكوسلوفاكية حيث تم التطرق إلى ما يجب على الصحافة فعله، كما انصب الاهتمام على تحقيق السلم والأمن العالميين وهذا راجع إلى أنها جاءت في فترة ما بين الحربين ، التي تميزت بتوتر العلاقات الدولية.

بحيث يمكننا القول بأن أخلاقيات المهنة الإعلامية تعكس الظروف التاريخية التي تظهر فيها لتدعم هذه الأخيرة بوضع قانون من طرف النقابة الوطنية للصحافيين عام 1938م ببريطانيا، وقد تضمنت القواعد المهنية التي يجب على الصحف تبنيها (عبد اللطيف ، 1996، صفحة 170)، هذا إلى جانب محاولات أخرى كانت لها أهمية في تاريخ المهنة الإعلامية، وفي سنة 1939م انعقد المؤتمر السابع للاتحاد العالمي للصحفيين بمدينة ببوردو (Bordeaux) بفرنسا إنبثق ما يسمى بـ " عهد الشرف الصحفي " (Era of journalistic honor) الذي ركز على ضرورة تحلى الصحفيين بالموضوعية كما حدد مسؤولياته إزاء المجتمع المتمثل في القراء واتجاه الحكومة وأيضا اتجاه زملاءه في المهنة وعلى غراره في سنة 1942م بمدينة مكسيكو (Mexico)، المؤتمر الأول للصحافة القومية للأمريكيين انتهى إلى أن الصحافة الكفاءة الأمنية تتطلب الموضوعية والصدق واحترام السرية المهنية.

كما تطرق إلى العقاب والمسؤولية التي تلقى على الصحيفة وكذا مسؤولية اتحاد الصحفيين، وعلى الصحفية أن تعتذر للأشخاص الذين أساءت إليهم في القذف والسب، وأن تبتعد عن نشر الانحرافات والعنف وتحمي الحياة الخاصة للأشخاص، ولقد أعقب هذه المحاولات الفعالة التي أحدثت تغييرا في ميدان الممارسة الإعلامية وتثير بالغ الأهمية في موضوع الرسالة الإعلامية، ومحاولات أخرى في دول العالم الغربية منها والنامية فرضتها التغيرات الحاصلة عبر الزمن، في الهند مثلا سنة 1958م، ومصر1958-

1960م، دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب إزاء المجتمع العربي 1964م، وأيضا أستراليا، إنجلترا الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1975م (مقدم، 1997، صفحة 05).

إعلان مكسيكو 1980م اجتمع حوالي 1000 مندوب من مختلف أرجاء العالم يمثلون منظمات عالمية وإقليمية وجهوية، في اجتماعات استثمارات بإشراف من منظمة اليونسكو (UNESCO)، وفيه عبر المجتمعون عن تأييدهم المطلق للإعلان الصادر عن اليونسكو الذي يدور حول المبادئ والقيم الأساسية لمساهمة وسائل الإعلام في ترسيخ السلم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، احتوى مجموعة من الأسس والمبادئ العالمية المشتركة بين الأمم والشعوب في مجال الأخلاقيات الصحفية وعدم تطبيق توصياتها ميدانيا أثناء تأدية المهام وهذا ما يفسر استمرار موجة المطالبة بتطبيقها إلى يومنا هذا (صدقة، 2009، صفحة 14).

2.3 مبادئ السلوك المهني الصحفي:

مبادئ السلوك المهني تختلف من بلد إلى بلد كما تتباين بدرجة كبيرة في شكلها ونطاقها، في طبيعتها ومصدرها، حيث توجد في بعض البلدان قواعد مختلفة لتنظيم كل من الصحافة والإذاعة والتليفزيون وحتى السينما ...، وكثيرا ما تكون هذه القواعد قد وضعها واعتمدها المهنيون من تلقاء أنفسهم، بينما في حالات أخرى يفرضها القانون أو مرسوم حكومي وترجى أصول معايير السلوك المهني الواردة في قواعد السلوك القومية والإقليمية إلى مفاهيم قبلت إجمالا على الصعيد العالمي، ولكنها تتجه دوما إلى أن تتخذ صورا وغايات متنوعة من حيث صياغات وتفسير أحكامها (عبدالمجيد، 2005، صفحة 249)، وعليه فإن معظم قواعد السلوك المهني تشير إلى مفاهيم وتوضح للصحفي واجباته وحقوقه ومن جملة هذه المبادئ ما يلي:

1- حرية الصحافة: مرتبطة أساسا بحرية التعبير، حيث يقول الإنجليزي " رتشارد شريدان (Richard Sheridan) : خير لنا أن نكون بدون برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة، الأفضل أن نحرم من المسؤولية الوزارية ومن الحرية الشخصية ومن حق التصويت على الضرائب على أن نحرم من حرية الصحافة وذلك انه يمكن بهذه الحريات وحدها إن عاجلا أم أجلا أن تعيد حريات الأخرى (مقدم، 1997، صفحة 51).

2- الحق في المعرفة: معناه حق الصحفي في الوصول إلى الأخبار المتعلقة بالعالم الخارجي الذي يعيش فيه وكذلك حق الصحفي في إيصال المعلومة للجمهور.

3- السر المهني: والذي يتعلق أساسا بعدم ذكر مصدر الخبر، وهناك معلومات توضع تحت السرية، والمعلومات الغير مسموحة للنشر.

4- الصدق والأمانة: الصحفي يجب أن يتحلى بالصدق الموضوعي في نقل الخبر ونشره للجمهور بكل أمانة وروح مسؤولية بما تمليه أخلاقيات المهنة والقانون المهني.

5- الموضوعية: وتعني الموضوعية في نقل الخبر بكل صفاته دون زيادة أو تأويل وتقديم معلومات كافية و وافية للمواضيع.

6- الحفاظ على الآداب والأخلاق العامة: يقصد بالآداب والأخلاق العامة كل ما يتصل بأسس الكرامة الأدبية بالجماعة وأركان حسن سلوكها ودعائم سموها المعنوية وعدم الخروج عليها أي مواجهة اعتبارات المجتمع على وجوب رعايتها في العلنية على الأقل.

7- العدل والإنصاف: العدل والإنصاف من السمات الإنسانية وأكثر أمور ارتباطا بالمهنة، لأن الصحفي هو العين المبصرة والأذن الصاغية للناس، وأن يكون عادلا ومنصفا وملتزما بالحقائق العلمية (عبد اللطيف ، 1996، صفحة 170).

8- حق الرد والتصويب: أصبح الحق في الرد و التصويب ضرورة فرضتها الظروف، كما أنه لا يقتصر على حق الإنسان في الحصول على المعلومات بل يشمل أيضا الحق المرتبط به والمترتب عليه وحقه في إعلام الغير وإكمال المعلومات الناقصة و تصويبها عندما تكون زائفة.

9- النزاهة والإستقلالية: إن الاستقلالية عبارة عن معيار أخلاقي مهني متعلق بالسلوك الفردي وعليه استقلالية المهنة ونزاهة العامل في جمع ونشر الأنباء والمعلومات والآراء على الجمهور، ينبغي مد نطاقها لا لتشمل الصحفيين المحترفين وحدهم، وإنما لتشمل أيضا كل العاملين الآخرين المستخدمين في وسائل الإعلام الجماهيري (عبد اللطيف ، 1996، صفحة 170).

❖ **جدول رقم (01)**: وضعية الصحافيين في العالم (ديسمبر 2020).

داخل السجون	داخل الحجز ودون محاكمة	اعتقال تعسفي	تعرضوا للعنف والضرب	قتلى ومفقدين
274	250	30	110	31

● **المصدر**: لجنة حماية الصحافيين (Committee to Protect Journalists)، رابط الموقع: (https://cpj.org/ar) ، 2020

❖ **الشكل رقم (01)**: وضعية الصحافيين في العالم (ديسمبر 2020).

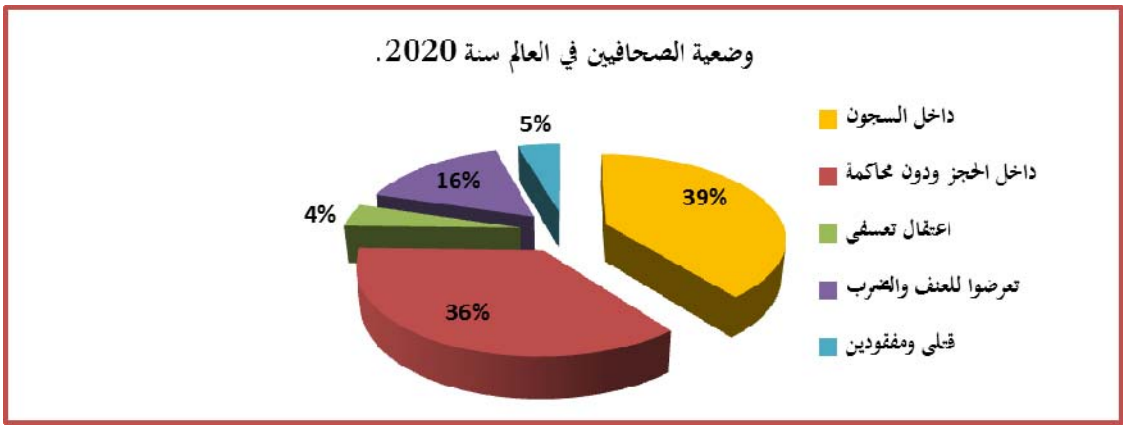

● **المصدر**: لجنة حماية الصحافيين (Committee to Protect Journalists)، رابط الموقع: (https://cpj.org/ar).

❖ **تعليق (الجدول والشكل رقم 01)**: شهد عام 2020 انخفاضا ملحوظا مقارنة بأعداد القتلى من الصحفيين المسجلة في 2017، ولعل سببه يرجع إلى جائحة كورونا (كوفيد 19) وسياسة العزل وتعليق السفر وغلق الحدود بين الدول، لكنه لا يزال أقل من أعلى المستويات المسجلة في السنوات السابقة منذ بداية الحروب في العراق وسوريا وأفغانستان، ومناطق توتر أخرى من العالم.

3.3 أهمية أخلاق المهنة الإعلامية:

أخلاقيات الإعلام تعتبر من الأساسيات للعمل الصحفي والإعلامي لآنها تضبط توحش وتغول الوحش الإعلامي، وبذلك فهي التي تهذب العملية الإعلامية، وتحقق أهداف الإعلام في خدمة لصالح العام ونشر الحقائق والمعارف، ونجد أن معظم الدول وضعت مواثيق شرف لمهنة الصحافة لتأكيد حرية الصحافة أولا، فالوصول للحقيقة بوسيلة شريفة وعادلة في معظمها وتقديم هذه الحقيقة للشعب وهو واجبها الأول والأساسي، وهدفت في الوقت ذاته إلى الربط هذه الحرية بالمسؤولية المهنية للصحافيين، وقد يتساءل البعض عن حجم هذا الاهتمام الكبير بمواثيق الشرف والأخلاقيات الخاصة بمهمة الإعلام عن غيرها

من المهن والوظائف الأخرى، وتكمن الإيجابية الحقيقة على مثل هذا التساؤل من ذلك الدور العظيم الذي تلعبه وسائل الإعلام على مختلف أبناء المجتمع وعناصره، ومدى تأثيرهم عليهم فهي تخاطب الإنسان وتساهم في تشكيل قيمة واتجاهاته ومعارفه، وهي أيضا رسالة تحقيق التواصل والترابط بين الشعوب والحضارات والثقافات المختلفة وتغطي كافة جوانب الحياة الإنسانية، بعد هذا كله ندرك جيدا ضرورة وجود تلك المواثيق والأخلاقية الإعلامية لأنها ولاشك الطريق الأمثل للوصول إلى إعلام هادف يقوم بهذه المهنة العظيمة على أكمل وجه بما يضمن المصالح لكافة أطراف المجتمع وأبناءه (ملكاوي، 2018، صفحة 06).

4.3 أهداف أخلاق المهنة الإعلامية:

هناك زوايا ثلاث تشكل بصفة عامة فلسفة أهداف مواثيق أخلاقيات المهنة، وإن كانت هناك بعض المواثيق تصاغ لتصبح أداة من أدوات الحكومة للرقابة على الصحف، وبالرغم من الاختلافات التي يتم وضع مواثيق الأخلاقيات بها إلى أن جميعها تسعى إلى أهداف محددة وهي كالآتي:

1) حماية الجمهور من أي إستخدام غير مسؤول الإتصال أو ضد الأغراض الإجتماعية له أو استخدامه للدعاية.

2) حماية القائمين بالاتصال من أن يتحولوا بأي شكل من الأشكال لقوة لا تقدر مسؤولياتها، أو يتعرضوا للإذلال أو لأي ضغط ليقولوا أو يفعلوا مالا تمليه عليهم ضمائرهم.

3) المحافظة على قنوات الإتصال مفتوحة بحيث يصبح الإتصال ذو اتجاهين، وذلك بالتأكيد على حق القائمين بالاتصال في الحصول في كل وقت على المعلومات، بما يجعل في ذلك استطاعة الشعوب أن تعرف الطريقة التي تحكمها من جهة، بحيث يصبح في إمكانهم التغيير على آرائهم المؤيدة أو المعارضة باستمرار من خلال وسائل الإتصال الجماهيري من جهة أخرى (عبدالمجيد، 2005، صفحة 249).

كما يوجد تصنيف آخر لأهداف أخلاقيات المهنة الإعلامية المتمثلة في النقاط التالية :(Woodward, 2021)

- **الفهم (Understanding):** تعميق فهم الإعلاميين للوظائف الأخلاقية وأهداف الصحافة النبيلة.
- **المنطق الأخلاقي (Moral reasoning):**تحسين المنطق الأخلاقي للصحفيين.
- **ترويج السلوك الأخلاقي (Ethical behavior)**: في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الإعلاميين.
- **النقاش (Discussion):** تشجيع إجراء حوار بناء وهادف وعام بشأن أخلاقيات المهنة الإعلامية.

5.3 مصادر أخلاقيات المهنية الإعلامية:

هناك أربع (04) مصادر أساسية لها دورا فعال في تأثير تجسيد وبلورة أخلاقيات المهنة الصحفية وتتمثل فيما يلي:

أ. **السياسة الإعلامية**: تتأثر أخلاقيات المهنة الإعلامية أساسا بالسياسة الإعلامية السائدة في البيئة التي يعمل فيها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية المختلفة، والتي تتحدد بموجبها الأطر العامة لأخلاقياتها أو تختلف هذه السياسات من دولة لأخرى بحسب طبيعة الأنظمة الحاكمة والمجتمعات فيها، وبصورة عامة فإن قوانين المطبوعات والنشر تعمل على تنظيم المهنة الإعلامية من خلال مجموعة من الضوابط، والتي تعتمد على تكريس مجموعة من المحظورات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات الإعلامية، كما تحاول النقابات والروابط المهنية الإعلامية إلى وضع بعض الضوابط والمواثيق التي تسعى إلى ضبط المهنة وتأكيد مسؤوليتها الإجتماعية، وتلعب النقابات الصحفية دورا هاما في هذا المجال، أما الأخلاقيات المهنية فإن مواثيق الشرف أو مواثيق الأخلاق المهنية تعد مكملة للحقوق والضمانات المكفولة، إذ تعكس وتحدد الحقوق والضمانات المكفولة، إذ تعكس وتحدد الحقوق

والضمانات التي يتعين توفيرها للمجتمع أو للبيئة التي تمارس فيها العملية الإتصالية ذاتها في مواجهة القائمين بالاتصال (محمود عبود، 1987، صفحة 202).

ب. المؤسسة الصحفية: لكل مؤسسة صحفية تقاليدها وسياستها الخاصة بها التي تضعها لنفسها وتحكم آليات العمل لتحقيق أهدافها، ومن ثم المطلوب من العاملين فيها الالتزام بتلك السياسة، لذا تنعكس آثارها سلبا أو إيجابا على طبيعة العلاقات السائدة، وانطلاقا مما تقدم فإن سياسة المؤسسة وتقاليدها تعد أحد مصادر أخلاقيات المهنة، التي تنبع من الصفات القيادية التي يحملها رئيس التحرير والقرارات المختلفة التي يتخذها وتأثيراتها في العاملين فيها، بينهم وما بين أقسام الجريدة المختلفة، ولمعرفة أخلاقيات أي صحيفة ينظر أولا إلى رئيس تحريرها إذ تفعل طبيعة رئيس تحرير القيادة فعلها في إشاعة تقاليد وأفكار ونماذج صحيحة أو بالعكس فيما تنشره من أفكار وتقاليد و نماذج رديئة، وانطلاقا من هذا الفهم فإن مدير الفعال لأي مؤسسة صحفية يستطيع أن يربي لدى موظفيه القيم والمثل العليا التي يدعم من خلالها اتجاهاتهم في الولاء للمؤسسة التي يعملون فيها (محمود عبود، 1987، الصفحات 203-205).

ج.فريق العمل: يعد فريق العمل الصحفي أحد مصادر أخلاقيات المهنة الإعلامية إذ تحدد طبيعة العلاقات القائمة بين الصحفيين داخل المؤسسة الصحفية اتجاها سلبيا أو إيجابيا، وفي المؤسسات الصحفية فإن آليات العمل تفرض على زملاء المهنة أخلاقيات مهنة تصبح بمرور الزمن جزءا من متطلبات إنجاز العمل أو ما نسميه بتقاليد العمل، وتشجيع الابتكارات وتطويرها وتأمين الاستقرار الوظيفي والمرتبات الكافية بشعرهم بالأمن والأمان في المؤسسة، وهذا ما يعزز أواصر العلاقة بين الزملاء لتسود المحبة والاحترام التي هي روافد أساسية من أخلاقيات المهنة الصحفية.

د.المجتمع: يعتبر المجتمع من مصادر أخلاقيات المهنة أيضا لأنه المنبع الرئيسي الذي يستمد الصحفي أخلاقياته المهنية به، ولكي تكون رسالة الصحفية الموجهة إلى الجمهور مؤثرة، لابد أن يعبر عن نبض الجماهير وإحساسها ومشاكلها وهمومها، والتطلع دوما إلى عرض رسالته بموضوعية وشفافية، واضعا الحلول المقترحة وموجها بمختلف القضايا لتي تهم المجتمع، وفي هذا الجانب يؤكد عدد من الباحثين أخلاقيات المهنة التي ينبغي أن يضعها الصحفي بالحساب وهي أن تتضمن الرسالة الإتصالية القيم الإجتماعية والوظائف والاحتياجات الإجتماعية، ومنه الرسالة الإعلامية الهادفة هي التي تضع جميع الاعتبارات المجتمعية والثقافية والسياسية والدينية التي تربي الأخلاق وتقوي السلوك القويم لدي جميع أفراد المجتمع (محمود عبود، 1987، الصفحات 205-208).

6.3 مساعي الدولة الجزائرية لترقية أخلاقيات المهنة الإعلامية:

جاء فتح المجال السمعي البصري الذي طال انتظاره والذي يرافق التنمية ويعزز الديمقراطية في إطار الإصلاحات السياسية التي بادرت بها الدولة الجزائرية وأهمها تعزيز حرية التعبير، وعزز فتح المجال السمعي البصري وإنشاء سلطة ضبط السمعي البصري، وهي مؤسسة نص عليها القانون حول النشاط السمعي البصري الذي صادق عليه البرلمان في 2014م من أجل تنظيم المجال السمعي البصري في الجزائر وتعزيز الخدمة العمومية، وتحرص هذه المؤسسة المكلفة بضمان الموضوعية والشفافية على الإنصاف وترقية ودعم الثقافة الوطنية، واحترام تعدد الآراء على اختلاف التيارات الفكرية (طواهر، 2016).

وفي هذا الإطار تم إطلاق عدة ورشات في سنة 2016 لإعادة تنظيم القطاع وتأهيله ويتعلق الأمر أساسا بوضع سلطة لضبط الصحافة، وإنشاء مجلس لأخلاقيات المهنة، وكذا مجلس دائم لإصدار البطاقة المهنية، وصدور قانون حول الإشهار وسبر الآراء، وزيادة على ذلك تشهد الساحة الإعلامية اليوم انتشارا واسعا لوسائل الإعلام المكتوبة والقنوات التلفزيونية التابعة للقطاعين العام والخاص، كما عملت الدولة على تحديث أدوات الاتصال واحترافية أداء هذه المؤسسات، من جهة، والتقيد من جهة أخرى، بأحكام منظومة التشريع والتنظيم ذات الصلة بحماية العاملين في قطاع الإعلام وضمان حقوقهم ومكتسباتهم الاجتماعية، حيث تعد الصحافة ووسائل الإعلام من حيث أهمية دورها كفضاء ضروري للنقاش العام الذي يسمح للرأي العام بإسماع صوته، أما بالنسبة لمختلف الجوانب المتعلقة بالممارسة الإعلامية، فإن الحكومة ممثلة بوزارة الاتصال بصدد وضع الآليات التي تسمح للإعلاميين بالإشراف على "مهنة الصحافة"، وذلك من خلال المجالس التي ستنصب لهذا الغرض، كمجلس ضبط الصحافة المكتوبة والقطاع السمعي–البصري (الإذاعة الجزائرية، 2020).

كما سجلت الصحافة الإلكترونية بالجزائر خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية وتقدما ملحوظا بفضل تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتفرض بذلك نفسها كمصدر إعلامي مهم في الساحة الإعلامية الوطنية، وبالفعل فإذا كان ظهور وسائل الإعلام الجديدة هذه يعود إلى مطلع سنوات 2000م، فان هذا النشاط قد سجل حركية جديدة بفضل انتشار التدفق العالي للهاتف النقال في سنة 2013 بالجزائر، وصدور قانون الإعلام لسنة 2012م الذي أفضى إلى وضع قاعدة قانونية لنشاط الصحافة المكتوبة الإلكترونية (طواهر، 2016).

لقد قطعت الصحافة الجزائرية أشواطا هامة، خصوصا في السنوات الأخيرة بفضل سياسة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الدولة الجزائرية في عدة قطاعات، وعلى رأسها قطاع الإعلام والاتصال حيث أصبحت تملك الساحة الإعلامية في الجزائر عناوين متعددة وقنوات تلفزيونية عديدة ومتنوعة، فمن حيث الكم يمكن القول أن الساحة الإعلامية الجزائرية ثرية، لكن الصحافة الجزائرية أمام منعرج حاسم وأمام منافسة شرسة محليا ودوليا، فنقل المعلومة التي هي في صلب العمل الصحفي لم تبقى حكرا على الصحفي المحترف و إنما وبفضل المنتديات الاجتماعية، الكل له إمكانية نقل ونشر المعلومة (نايلي، 2016).

4. اثر العمل النقابي على أخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر

1.4 ميلاد العمل النقابي الصحفي في الجزائر:

ظهر العمل النقابي الصحفي في عهد الحزب الواحد، و أول نقابة ظهرت 1969م إنها إتحاد الصحفيين الجزائريين التي أسسها حزب جبهة التحرير الوطني و قد كانت هيئة سياسية أكثر منها إعلامية وجدت فقط لخدمة أهداف الحزب، وهو ما أدى بها إلى الفشل، ثم جاء بعد ذلك اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين 1985م فقد كان يهدف إلى تشييد المجتمع الاشتراكي، ولقد اعتبر هذين التنظيمين مجرد واجهة لا دور لهما ولم يبذلا أي جهد لتعديل وضعية الصحفيين، وكانت أحداث أكتوبر 1988م، بمثابة زلزال محى ملامح الخارطة السياسية والاقتصادية وحتى الإعلامية السائدة في الجزائر حينها، ليفسح المجال لبناء جديد قام على مجموعة من الإصلاحات في المجالات المذكورة سابقا، ومن بين أهم هذه الإصلاحات صدور دستور 1989م الذي أقر تعددية سياسية مهدت لظهور حرية وتعددية إعلامية، وبدخول الجزائر هذه المرحلة الجديدة فقد كان المجال مفتوحا لظهور عدة تنظيمات ونقابات أخرى جديدة، ورغم سمو الأحداث التي قامت من أجلها هذه النقابات والجمعيات التي كانت تسعى إلى ترقية المهنة الصحفية وتحريرها من قيود الضغط والاحتكار الممارس عليها من طرف السلطة، ورغم نشأتها لحماية

الصحفي وضمان حقوقه وكذا تحقيق استقلالية الإعلام وموضوعيته، إلا أن هذه التنظيمات فشلت في تحقيق الغاية التي أقيمت من أجلها، وأرجع الصحفيون سبب فشلها إلى اعتبارات عدة، منها ضعف نشاطها، والصراعات الداخلية (عبد اللطيف ، 1996، صفحة 176)، بحيث لجأ العديد من الصحفيين والمنتسبين لقطاع الإعلام في الدول العربية ومها الجزائر إلى تشكيل هيئات نقابية تتكفل بالدفاع عن حقوقهم، وفي هذا الإطار شدد الإعلامي رياض بوخدشة* رئيس المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين على دور الصحفي في التكفل بانشغالاته والدفاع عن حقوقه كجانب مكمل لما تكفله القوانين، وذلك من خلال التكتل في هيئات نقابية ومجالس تمثيلية تجمع الأسرة الإعلامية بمختلف أنواعها وتوجهاتها، والعمل ككتلة واحدة لاسترجاع المكانة الحقيقية للسلطة الرابعة، وتكمن أهمية ذلك في توحيد الرؤى بشأن المسائل والمشاكل المرتبطة بعملهم اليومي، والسعي لأجل تحسين الإطار المعيشي لهم، وتوفير ظروف العمل الجيدة كشرط أساسي لتأدية مهامهم، وهناك خمسة نقاط أساسية عمل المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين والذي تأسس في سنة 2018م على تحقيقها، يتعلق الأمر بسن القوانين على غرار القانون الأساسي الخاص بالصحفي، ومراجعة القانون العضوي المتعلق بالإعلام، وكذلك تنصيب الهيئات الضابطة كسلطة ضبط الصحافة المكتوبة ومجلس أخلاقيات المهنة، وتحديد معايير توزيع الإشهار على الصحف، و منح الصحفيين حقهم في إنشاء مؤسساتهم الإعلامية، إلى جانب العمل بالاتفاقيات الجماعية والقطاعية بين الصحفيين وملاك المؤسسات الإعلامية، فالتنظيمات والتكتلات النقابية تبقى من أهم الحلول أمام الصحفيين العرب التي من شأنها المساهمة في ترقية وتحسين الجوانب المهنية والاجتماعية لهم، كما أن مثل هذه التجارب قد تكشف عن طاقات كبيرة كامنة، وكوادر إعلامية طموحة وشغوفة بمهنة الصحافة (شعباني، 2019).

2.4 العمل النقابي للصحفي ودوره في بلورة ميثاق أخلاقيات المهنة في الجزائر:

1.2.4 النقابة والنشاط الإعلامي:

الإعلام بصفة عامة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافة في المجتمع، وقوة رئيسة في تكوين الرأي العام في العالم بأسره، بعد التقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصالات في زمن الأقمار الصناعية وساتلات البث المباشر، ويعود الاهتمام بقضية الإعلام في هذا العصر بالذات، إلى القدرة التي تمتلكها هذه الوسائل في تشكيل الرأي العام وصياغته على نحو مغاير لما هو معهود، ولعل ما تشهده المنطقة العربية من ثورات شعبية أدت إلى قلب أنظمة قوية، وما لعبه الإعلام من دور في هذه إلا دليلا واضحا على الحجم الحقيقي للطاقة الإعلامية التي لا تزال أكبر نتصور، حيث لا تزال هنالك مكامن قوة في داخله هي اليوم مثار اهتمام كل متابع ومراقب والإعلام النقابي يهم شريحة مهمة من الرأي العام، لأنها يقوم بنقل الواقع النقابي ويعبر عن انشغالات المناضلين النقابيين، فلا يمكن للنقابات أن تحقق أي انتصار في مجال الحوار الاجتماعي في ظل الثورة الرقمية والمعلوماتية التي

* رياض بوخدشة (1947- 2021): صحفي ونقابي جزائري وأحد مؤسسي المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين، الذي تأسس للدفاع عن حقوق الصحفيين والحفاظ على كرامة الصحفي وحقه في ممارسة مهنة الاعلام بكل حرية، ساهم كثيرا في بلورة وصياغة العمل النقابي الصحفي في الجزائر.

يعرفها العالم، إلا إذا ارتكز عملها على الاهتمام بتأسيس إعلام نقابي يستوعب كل هذه التحديات والصعوبات ويرتكز على تحديد المهام التي يقوم بأدائها في ظل هذه المرحلة (عموش، 2011، صفحة 76).

❖ **جدول رقم (02)**: يوضح النقابات المعتمدة في الجزائر في مجال الإعلام والاتصال.

الرقم	اسم النقابة	اختصار الإسم	سنة الاعتماد
01	حركة الصحفيين الجزائرية	M.J.A	1988
02	نقابة صحفيي التلفزيون	S.J.T	1990
03	جمعية الصحفيين الجزائريين	A.J.A	1992
04	النقابة الوطنية المستقلة لصحفيي ومنتسبي الوكالة الجزائرية للأنباء	S.N.A.J.A.A.P.S	1992
05	الرابطة الوطنية للصحفيين الجزائريين	N.J.A	.1993
06	النقابة الوطنية للصحفيين	S.N.J	1998
07	النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين	S.N.J.A	1999
08	المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين الجزائريين	O.N.J.S.A	2009

●**المصدر**: جابي ناصر: النقابات في الجزائر – التاريخ والحالة الراهنة والسيناريوهات، مؤسسة فريدريش إيبرت (سنة 2020).

2.2.4 دور النقابة في تأسيس ميثاق أخلاقيات المهنة الإعلامية:

ظهرت أخلاقيات المهنة في الجزائر مع ظهور النقابة للصحفيين في الجزائر حيث نظمت بتاريخ 13 أفريل 2000م ندوة وطنية حول أخلاقيات المهنة حضرها 150 صحفي في القطاع العام والخاص، من أجل مناقشة أخلاقيات مهنة العمل الصحفي في الجزائر، وانتهت بالمصادقة على أول ميثاق منذ الاستقلال والذي تضمن ثمانية عشرة (18) مادة متعلقة بالواجبات وسبعة (07) مواد متعلقة بالحقوق، أما فيما يخص تحديد السلوك المهني فهناك اعتراف عام بحقيقة أن لدى الصحفيين مسؤولية أمام الرأي العام والذي يمكن أن نقسمها إلى:

- مسؤولية تعاقدية فيما يخص وسائل الإعلام.
- مسؤولية اجتماعية تفرض عليهم التزامات من قبل الرأي العام والمجتمع.
- مسؤولية مترتبة عن ضرورة الالتزام بأحكام القانون.
- مسؤولية تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام القيم العالمية.

وهذه الأنواع الأربعة من المسؤولية تكمن في مجالات معينة وتنص وثيقة أخلاق المهنة التي تتضمن:

- احترام الحياة الخاصة للأفراد والشخصيات العمومية والتفريق بين الخبر والتعليق.
- الدفاع عن حرية الإعلام والرأي وروح الانتماء.
- تغليب المصلحة الوطنية والاجتماعية في ميدان الإعلام بدل المصلحة الشخصية.
- نشر المعلومات التي تم التأكد من صحتها لا أكثر .
- عدم نشر الإشاعات، وتصحيح الخبر وعدم الخلط بين مهنة الصحفي والقائم بالإشهار.
- عدم تقبل موارد مالية من قبل الناشرين.

إلا أن النقابة الوطنية للصحفيين في الجزائر مازالت لتضمن بقائها، فهي الناطق الرسمي و الوحيد باسم الصحفيين وتعمل جاهدة لإيصال انشغالاتهم ومواقفهم إلى السلطات العليا في البلاد، كما أنها تسعى جاهدة لإزالة العراقيل التي تتعمد بعض الجهات وضعها في طريقها، وهي بالإضافة إلى ذلك تهدف أولا وأخيرا لتطوير الإعلام الجزائري وترقيته شكلا ومضمونا، ومن الإنجازات التي دعيت النقابة والصحفيون عامة للمشاركة فيها أشغال الجلسات الوطنية للاتصال، وقد أوصت هذه الجلسات بوضع ميثاق لأخلاقيات الصحافة يبين ما للصحفي وما عليه كما دعي المشاركين إلى ضرورة التزام الصحفي بقواعد السلوك المهني المتفق عليها عالميا، والتي شكلت فيما بعد محتوى المدونة الأخلاقية ومن جانب آخر حث الصحفيين على التقيد بالمقاييس الأخلاقية مثل الابتعاد على كل ما من شأنه المساس بالحياة الخاصة (شعباني، 2019).

3.2.4 مهام ووجبات العمل النقابي تجاه المهنة الإعلامية:

إن مهمات العمل النقابي في ضوء التحولات المشار إليها أعلاه، تتمثل في إيجاد عصبية للمهنة مقابل العصبيات الحزبية والطائفية وفي حماية المنتسبين إليها من السلطة الإعلامية عينها، من السلطة السياسية، ومن السلطة المالية، وفي الحرص على تطوير القوانين والتحقق من سلامة تطبيقها، وشغل المساحة المتروكة من القانون من خلال وضع أدبيات للمهنة، والانخراط في الجدل القائم حولها، والمشاركة في تطوير آليات عملها، وفي تحصين أهل المهنة وحمايتهم من الاستتباع، ومن خطر الانزلاق نحو النرجسية، وتتمثل مهمة النقابة الكبرى في أن تنخرط في الخوض في المعضلة المطروحة حول إمكانية التوفيق بين حرية التعبير واحترام أخلاقيات الممارسة المهنية وذلك بهدف تحقيق ما يلي (Eveline, 2007, p. 51):

– تطوير المهنة بما يتوازى مع التطوّر التكنولوجي والاتصالي، أي توفير الشروط الملائمة للارتقاء بها، خصوصاً وأن الأجهزة الاتصالية جرّت أخلاقيات عملها معها بشكل نسبوي لا مثيل له، فتداخل الاتصال مع الإعلان والإعلام، واتسعت دائرة الهواجس مع اتساع دائرة الحريات، لا سيما مع تزايد الأوهام التي أحيطت بها الأنترنت.

– العمل على تخفيف القلق على مستوى الأمان الوظيفي، وتقوية الحصانة المهنية، والتأمين على حياة المراسلين في الأماكن الخطرة، نظراً لتراجع دور الدول، لصالح هيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى.

– العمل على إنقاذ المهنة من الروتين في أساليب العمل، ومكافحة هيمنة النمط الأحادي في العمل الصحافي وفي مقاربة الموضوعات الصحافية، وعدم الانحياز لمتطلبات الصورة، أي التصدي للمشكلة المتمثلة في كيفية إدارة كم هائل من المعلومات من دون الغرق في لجته، وفي كيفية توضيب الرسائل المعدة للنشر (Eveline, 2007, p. 52).

❖ **الشكل رقم (01)**: يتضمن معايير والخصائص المهنية للنقابي الصحفي.

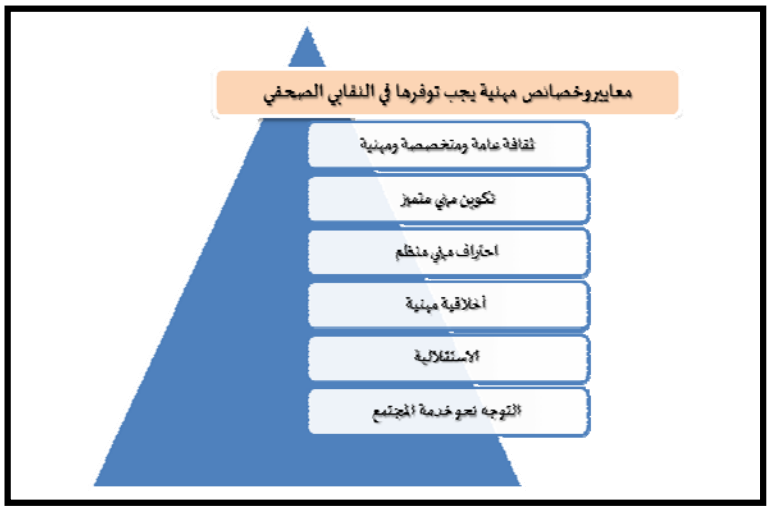

- **المصدر**: من إعداد الباحث

3.4 تحديات ومعوقات العمل النقابي وأخلاقيات المهنة الصحفية:

إن أي عمل نقابي إذا لم يكن قائماً على مبدأ المشاركة والمداورة، وإذا لم يكن مستقلاً عن السلطتين الاقتصادية والسياسية والإعلامية، وإذا لم تكن طريقة عمل النقابة شفافة، قائمة على المساءلة والمحاسبة، وإذا لم يكن حضور الشباب والشابات من أبناء الجيل الالكتروني فاعلاً في التمثيل النقابي فإن مصيره الفشل والزوال (Charon, 2007, p. 91)، فلقد أحاطت بحرية الصحافة مجموعة من العوائق القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية، قلصت من ممارستها وأفرغتها من معناها الحقيقي في الواقع العملي وأبقتها من الناحية النظرية فقط، مما أدى إلى افتقاد الكثير من الصحف للموضوعية والاستقلالية في نقل الأحداث والمعلومات والأخبار أو التعليق عليها، وإبداء الآراء بشأنها خصوصاً في الأمور السياسية والاقتصادية بسبب تلك العوائق التي ما زالت إلى اليوم بدرجات متفاوتة من بلد لأخر، ومن جملة العوائق التي تعترض مهنة الصحافة ما يلي:

1) **عوائق قانونية**: من خلال المواد المقيدة للحرية التي نص عليها قانون الإعلام 1990م، والنصوص التجريمية التي نص عليها قانون العقوبات خاصة بعد تعديله سنة 2001م.

2) **عوائق سياسية وقضائية**: ارتبطت بمختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري في التسعينات القرن الماضي مع ميلاد الصحافة الخاصة، وما تعرض له الصحفيون من خلال قانون الطوارئ، وقانون مكافحة الإرهاب، وما تمخض عنها من تعليق وحجز للصحف، ومتابعات قضائية انتهت بكثير من الصحفيين إلى السجن من خلال الدعاوى المرفوعة ضد الصحفيين من طرف مؤسسات الدولة.

3) **عوائق اقتصادية**: ارتبطت غالباً باحتكار الدولة لسوق الإشهار العمومي والمطابع واستخدام ديون الصحف للضغط عليها.

4) **عوائق اجتماعية ومهنية**: ترتبط بأهمية الإلتزام بمبادئ المجتمع والظروف التي يواجهها الصحفي في قاعات التحرير بالإضافة إلى ضعف الرواتب والحوافز، وأزمة السكن وضغوط المهنة.

4.4 الصحافة الجزائرية بين الواقع والمأمول:

إن من أمال وطموحات الصحفيين الجزائريين هو الحق في الاستقاء المعلومات دون أن تكون هناك عوائق تمنع وصولها وفي بيئتها على نحو آمن وفعال، كما يطالب الصحفيون أيضا بحقهم في حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم، ومن الصحيح بطبيعة الحال أن الحق في استقاء المعلومات وفي تبليغها والحق في التعبير عن الآراء ينبغي أن يتمتع بهما كل إنسان، إلا أن الصحفيين بحاجة إلى ممارسة الحقوق كشرط أساسي للقيام بعملهم على نحو فعال، وأن الهدف الأساسي من وراء العمل الصحفي هو خدمة الصالح العام باطلاع الناس وتمكنهم من إصدار أحكامهم على قضايا العصر، لكن الواقع عكس نتيجة لعدة ضغوطات خاصة عند التحدث عن علاقة الصحافة بالسلطة، فلقد بينت التجربة في الميدان أن الكثير من زعماء العالم النامي يعتقدون إن دور الصحافة هو أن تقدم دعما غير مشروط وحماية كاملة لما تقترحه الحكومة المركزية ومكمل لها (مقدم، 1997، صفحة 57).

وهكذا تبقى العقبة الحقيقية التي تواجه الصحافة العربية هي استحالة خروجها عن وصاية النظام السياسي والتدخل الفوقي في شؤونها، فالإعلام في أغلب الدول العربية عبارة عن مؤسسات الدولة وتوجهاتها مرتبطة بالنظام السياسي القائم بحكم عدم وجود فواصل مدنية واضحة بين مؤسسات الدولة (حسان و البدوي، 1991، صفحة 17).

ويمكن ان نوجز اهم الإقترحات التي نراها تقوي العمل النقابي الصحفي وتساهم في الارتقاء بأخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر وتتضمن ما يلي:

– تمكين الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية من أداء رسالتهم المهنية النبيلة، وصيانة حرية الرأي والتعبير، وضمان الوصول لمصادر المعلومات، وكشف الحقائق.

– الإلتزام بآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ورفع مستواها، والحفاظ على مبادئها وتقاليدها، والارتقاء بمستوى المهنة بما يعزز قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية داخل كيان الدولة الجزائرية.

– العمل على رفع المستوى المهني للصحفيين الجزائريين، ومواكبة التطورات المهنية والتقنية، وأساليب العمل الحديثة والمبتكرة؛ والسعي لإيجاد فرص تدريب وتعليم ذات فائدة

– الدفاع عن مصالح الصحفيين وقضاياهم النقابية والمطلبية والمعنوية؛ وتوفير الحماية القانونية؛ لمنع أية إجراءات تعسفية في المؤسسات أو الهيئات أو وسائل الإعلام التي يعملون فيها؛ بما يضمن حقوقهم الوظيفية، ويكفل لهم حياة كريمة تتناسب وواقع المهنة.

– العمل على تطوير التشريعات والقوانين الجزائرية ذات العلاقة بالصحافة والإعلام والحريات العامة، والحد من تأثيراتها السلبية على العمل المهني وحرية الرأي والتعبير، والكشف عن الحقيقة.

– ضمان تكافؤ فرص التوظيف والترقيات في المؤسسات والدوائر الإعلامية الحكومية والأهلية، بما يكفل عدم التعيين على أسس فئوية أو الواسطة والمحسوبية.

– السعي لتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس في كليات ومعاهد الصحافة والإعلام، وتقديم الدعم والمساعدة الممكنة للطلبة الملتحقين بها.

– ضمان توفير الرعاية الصحية والتأمينات الخاصة بالعمل والحوادث ومخاطر مهنة الصحافة.

– السعي لتوفير فرص عمل لأعضاء النقابة وعموم الصحفيين والخريجين الجدد، وفق شروط عمل تضمن لهم حياة كريمة.

الخاتمة:

لقد تبنت الجزائر ميثاق لأخلاقيات المهنة في 13 أفريل 2000 وقبل المصادقة على ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة لم يكن لرجال الإعلام في الجزائر أي وثيقة تضبط قواعد وأخلاقيات ممارسة مهنتهم، وكان مرجعهم في ذلك قانون الإعلام 1982 في ظل الحزب الواحد ثم قانون الإعلام 1990 في ظل التعددية الحزبية، ولكن بعد ظهور نقابة وطنية مستقلة للصحفيين بدأ التفكير في وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة يحدد حقوق ووجبات الصحفيين الجزائريين، إن نجاح النقابات في أداء دورها بوصفها شريكا اجتماعيا في صناعة القرار الاقتصادي وضبط العلاقات الاجتماعية إلى جانب الحكومة الجزائرية وأرباب العمل، يستدعي اهتمامها واعتناء الكبيرين بهما وبدور الحس النقابي وفعالية الخطاب الإعلامي في ترقية الممارسة النقابية، فلضمان الدفاع عن مطالب الصحفيين وحماية مكاسبهم في إطار الحوار الاجتماعي، فإن النقابات في قطاع الإعلام والاتصال في الجزائر تبقى مطالبة بالاهتمام أكثر بتأهيل وتكوين إطاراتها النقابية تكوينا علميا وعمليا يخول لهم اكتساب مهارات الثقافة الحوارية وكيفية إجراء عملية التفاوض والإقناع واكتساب الكفاءة في إدارة الشؤون القانونية والإجتماعية، فهدف التنظيم النقابي والأسرة الإعلامية في الجزائر بشكل عام، هو العمل ككتلة واحدة من أجل تنظيم مهنة الصحافة والدفاع عن حقوق الصحفيين المهنية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في صياغة ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحفية، والعمل من أجل ضمان حياة كريمة لأهل المهنة وحماية مكاسبهم.

- **قائمة المراجع:**
- **بالعربية:**

1) مصطفى حسان، وعبدالمجيد البدوي: **قاموس الصحافة والإعلام**، لمجلس الدولي للغة الفرنسية، ط 2، بيروت، لبنان، 1991.

2) أبوبكر محمود الهوش: **التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات –نحو إستراتجية عربية لمستقبل مجنمع المعلومات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 2، القاهرة، مصر، 2002.

3) جمال بوربيع: **الحركات العمالية**، مقياس الحركات العمالية، تخصص علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة فرحات عباس جيجل، الجزائر، 2016.

4) جورج صدقة: **الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع**، مؤسسة مهارات للنشر، بيروت، لبنان، 2009.

5) جون هانبرغ: **الصحفي المحترف**، ترجمة أحمد كمال عبدالرؤوف، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط 2، القاهرة، مصر، 1996.

6) حسن عماد ملكاوي: **أخلاقيات العمل الإعلامي دراسة في منهج الإعلام الإسلامي**، الدار اللبنانية المصرية للنشر والتوزيع، اليرموك، الأردن، 2018.

7) حمزة عبد اللطيف: **أزمة الضمير الخلقي**، دار الفكر العربي، ط 4، القاهرة، مصر، 1996.

8) رياض شعباني: **السلطة الرابعة تتحدى في الجزائر ومبادرة جديدة للدفاع عن حقوق الصحفيين**، تاريخ النشر: 05.23. 2019، تاريخ الاسترداد: 10.28. 2021، الرابط: https://ijnet.org/ar/story

9) زكرياء سمغوني: **حرية ممارسة العمل النقابي**، دار الهدى للتوزيع والنشر، ط 1، الجزائر، 2013.

10) سعيد مقدم: **أخلاقيات الوظيفة العمومية** – دراسة النظرية التطبيقية، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 1997.

11) سلامة أبوزعيتر: **الإستراتجية والأهداف ومبررات الوجود للعمل النقابي**، من موقع أمد للإعلام، تاريخ النشر: 2021.02.06، تاريخ الاسترداد: 28 10. 2021، الرابط: https://www.amad.ps/ar/post/387789

12) سليمان صالح: **أخلاقيات الإعلام**، دار الفالح، ط1، الكويت، 2002.

13) شكيب لحسن بوكلي: **الحق النقابي**، محاضرات في مقياس الحق النقابي، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2014.

14) عبدالناصر جندلي: **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2007.

15) عمر بخوش، و محمد الذبيان: **مناهج البحث العلمي –أسس واساليب**، مكتبة المنار، ط 2، عمان، الأردن، 1989.

16) عيش علجية: **تاريخ ظهور الحركة النقابية في الجزائر**، صحيفة المثقف، تاريخ النشر: 03.17. 2017، تاريخ الاسترداد: 26. 10. 2021، الرابط: http://www.almothaqaf.com

17) فوزي عمر سامان: **المسؤولية المدنية للصحفي**، ط 1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

18) فوزية عموش: **دور التكوين والإعلام النقابي في ترقية الممارسة النقابية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، 24(01)، جوان 2011.

19) ليلى عبدالمجيد: **تشريعات الإعلام – دراسة حالة (مصر)**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.

20) محمد خلفادير، **العمل النقابي**، منتديات دفاتر تربوية، تاريخ النشر: 25.08. 2009، تاريخ الاسترداد: 01.11. 2021، الرابط: http://www.dafatiri

21) محمد عقمة العنزي: **المفاهيم العشرة في إدارة العمل النقابي**، مجلة الإتحاد النقابي الطلابي، 4(2)، الكويت، 2008.

22) مصطفى ربحي عليان: **البحث العلمي –أسسه، مناهجه واساليبه**، بيت الأفكار الدولية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2010.

23) مهدي محمود عبود: **أخلاقيات العمل الإعلامي – المفهوم والممارسة**، دراسة منشورة، دار الشعب، ط 2، القاهرة، 1987.

- **بالأجنبية:**

24) Boris , L: **Ethique De L information –Essai sur la déontologie journalistique** (éd. 2). Bruxelles, Belgique: Edition de l'Université de Bruxelles, 1994.

25) Charon, J: **Les journalistes et leur public** : Le grand malentendu, paris: Vuibert, Clemi.Ina, 2007.

26) Eveline, P: **Pour une analyse critique des médias- Le Débat public en danger**, Paris, France: Editions du Croquant, 2007.

27) Reynand, J: **Les syndical en France**, Paris, Edition du seuil, 1995.

28) Woodward, B: **What Is Ethics in Journalism? Learn About Journalism Ethics With Tips from Legendary Journalist**, Date de publication le: 29.09.2021,Consulté le 11 03, 2021, sur MasterClass Live: https://www.masterclass.com/articles/what-is-ethics-in-journalism-learn-about-journalism-ethics-with-tips-from-legendary-journalist-bob-woodward#what-are-some-different-codes-of-ethics-that-exist-for-journalists